

وثيقة معلومات المشروع / صحيفة بيانات السياسات الوقائية المتكاملة
 (PID/ISDS) - التمويل الإضافي

رقم التقرير: PIDISDSA20070

تاريخ الإعداد/التحديث: 03-ديسمبر-2016

أولاً. معلومات أساسية

أ. البيانات الأساسية للمشروع

البلد:	الجمهورية اليمنية	مُعَرَّف المشروع:	P161806
		مُعَرَّف المشروع الأم (إن وجد):	P159053
اسم المشروع: تمويل إضافي للمشروع الطارئ للاستجابة للأزمات (P161806)			
اسم المشروع الأم: المشروع الطارئ للاستجابة للأزمات في اليمن (P159053)			
المنطقة: الشرق الأوسط وشمال أفريقيا			
التاريخ التقديري للتقييم المسبق:	24 أكتوبر 2016	التاريخ التقديري للعرض على مجلس المديرين التنفيذيين:	17 يناير 2017
مجالات الممارسة (الرئيسي)	الحماية الاجتماعية والعمل	أداة الإفراض:	تمويل مشروع استثماري
المقترض/المقترضون: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي			
الهيئة المسؤولة عن إدارة التنفيذ:	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي		
التمويل (بملايين الدولارات الأمريكية)			
مصدر التمويل	المبلغ		
منحة من المؤسسة الدولية للتنمية	250.00		
التكلفة الكلية للمشروع	250.00		
فئة التصنيف البيئي:	باء- تقييم جزئي		
التقييم المسبق الاستعراض القرار (من مذكرة قرار الاستعراض)	أسفر الاستعراض عن قرار يُفوض فريق العمل التقييم المسبق للمشروع والتفاوض		
قرارات أخرى:	تم تفويض فريق العمل إجراء المناقشات الفنية لمجموعة وثائق المفاوضات. وسيتم تحويل المناقشات الفنية إلى مفاوضات بعد تأكيد الجهاز الإداري للبنك الدولي لمبلغ المنحة المقدمة من المؤسسة الدولية للتنمية للمشروع.		
هل هذا مشروع متكرر؟	لا		

ب. المقدمة والسياق

السياق القطري

أدى الصراع الدائر في الجمهورية اليمنية وما اقترن به من انفلات أمني وعدم الاستقرار السياسي والحصار الذي يمنع وصول شحنات الغذاء والوقود، والانهباء الاقتصادي إلى ضائقة اقتصادية طاحنة وأزمة تنموية تسببت في تفاقم الوضع الهش بالفعل في الجمهورية اليمنية كواحدة من أفقر البلدان في الشرق الأوسط. وفي عام 2015، سجّل الاقتصاد انكماشاً نسبته نحو 28%. وتوقّف إنتاج النفط وتصديره، وهو عماد الاقتصاد اليمني قبل نشوب الصراع. ويُقدّر أن معدل التضخم وصل إلى نحو 40% في عام 2015. واضطرت السلطات إلى تقليص برنامج الإنفاق العام بمقدار الثلث تقريبا في 2015، فانخفضت حصة الدولة في الاقتصاد إلى نحو 20%، وباتت لا تُقدّر إلا على تمويل مرتبات الموظفين العموميين، ولا تملك الموارد اللازمة للحفاظ على الخدمات العامة مثل الرعاية الصحية والتعليم والحماية الاجتماعية. وتدهور الوضع في عام 2016، مع تأخر دفع المرتبات إلى الأغلبية الساحقة من الموظفين العموميين منذ أغسطس 2016، فضلا عن 1.5 مليون أسرة في البرنامج الوطني للتحويلات النقدية لم تحصل على أي دعم منذ يناير 2015. وتُظهر نماذج المحاكاة المبدئية لأثار الصراع أن معدل انتشار الفقر زاد بمقدار الضعفين تقريبا على المستوى الوطني من 34.1% في 2014 إلى 62% في 2016. واشتدت الأزمة منذ انهيار مفاوضات السلام في أغسطس 2016.

التدهور الشديد للخدمات العامة. حيث يُقدّر أن قرابة 19.4 مليون يمني لا يحصلون على مياه شرب نظيفة وخدمات صرف صحي، وأن 14.1 مليون لا يحصلون على الرعاية الصحية الكافية. ويتعرّض الأطفال والبالغون لضغوط نفسية كبيرة، ويؤثّر النقص الحاد للأمن الغذائي على 7.6 مليون شخص، ويُقدّر أن مليوني شخص يعانون سوء التغذية، منهم 1.3 مليون طفل، بينهم 320 ألفا مصابون بسوء تغذية حاد، ويُقدّر أن 1.8 مليون طفل لم يلتحقوا بالمدارس بسبب المعارك والانفلات الأمني. وتُشكل هذه الأوضاع خطرا بالغا على مستقبل التنمية البشرية في اليمن. فقد ارتفع عد المشردّين داخليا إلى أكثر من ثلاثة ملايين، وتُستضيف المجتمعات المحلية أغلب هؤلاء المشردّين. وتُظهر أحدث التقديرات أن نحو 991200 مشردّ داخليا عادوا إلى أماكن إقامتهم المعتادة في أنحاء اليمن، وهي زيادة نسبتها 24% في عدد العائدين بالمقارنة بما كان عليه في أبريل 2016، ومع ذلك فإنهم مازالوا يواجهون نقصا حادا في الخدمات والوظائف. وتتطوّر أفاق المستقبل على تحديات جسام بالنسبة للأسر التي تعولها نساء وتُؤلّف 52% من المشردّين.

وتأثرت أيضا فرص العمل في القطاعين الرسمي وغير الرسمي بشدة، وأصبحت فرص تحقيق الدخل محدودة لملايين من السكان. ولذلك، تعاني الأغلبية الكاسحة من السكان من فقد العمل، ومن ثمّ الدخل، وهو ما يُقلّل بشدة سلة وكمية الغذاء المتاح لهم. وانخفض بشدة إنتاج القطاع الزراعي الذي يعمل فيه أكثر من نصف السكان بسبب الانفلات الأمني وارتفاع التكاليف وعدم انتظام توافر المستلزمات الزراعية. وتأثّر قطاع مصائد الأسماك بشدة أيضا بانخفاض عدد صائدي الأسماك ما يقرب من 50% من جراء الأزمة. ولعب قطاع التمويل الأصغر اليمني دورا حيويا في توفير سبل كسب الرزق للفقراء الذين كانوا من قبل محرومين من الخدمات المالية. ويتسم هذا القطاع بصغر حجمه لكنه مفعم بالحياة ويشيد به البنك الدولي بوصفه واحدا من أكثر القطاعات تقدّما في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتحوّل النمو المطرد لهذا القطاع قبل نشوب الصراع إلى تراجع بسبب الأزمة الحالية. وانخفض عدد المقترضين النشطين من 125 ألفا في 2014 إلى 90 ألفا في 2015، وهبطت محفظة القروض غير المسدّدة من 48.7 مليون دولار إلى 29.5 مليون دولار في 2015. وتحتاج الأسر والمجتمعات المحلية والمؤسسات العامة ومنشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة إلى الدعم من أجل التكيف وبناء القدرة على الصمود والاتجاه نحو السلام والتعافي.

السياق القطاعي والمؤسسي

قبل نشوب الصراع، وضع اليمن طائفة من السياسات والبرامج الاجتماعية التي تُقدّم للسكان مجموعة متنوعة من مزايا الحماية الاجتماعية. ويشمل ذلك برامج التنمية المدفوعة باعتبارها المجتمعات المحلية التي يُنفّذها الصندوق الاجتماعي للتنمية، وبرامج شبكات الأمان الاجتماعي من خلال نظام الأشغال كثيفة الاستخدام الأيدي العاملة تحت إشراف الصندوق، وبرنامج للتحويلات النقدية المُوجّهة تحت إشراف صندوق الرعاية الاجتماعية، ومشروع الأشغال العامة كثيفة الاستخدام الأيدي العاملة. وأنشئت هذه البرامج الوطنية في منتصف التسعينيات، وتم تطوير قدراتها على مدى عقدين من خلال استثمارات مكثفة من المانحين والحكومة اليمنية. وقبل نشوب الصراع المسلّح في أوائل 2015، كان الصندوق

الاجتماعي للتنمية يُنفذ بنجاح عمليات مرحلته الرابعة بتمويل قدره نحو 1.12 مليار دولار ارتبطت بتقديمه أكثر من 14 جهة مانحة منها البنك الدولي مع مساهمة مزمنة من الحكومة نسبتها 20%. وكان مشروع الأشغال العامة يُنفذ برنامج مرحلته الرابعة بتمويل قدره 283 مليون دولار تعهدت بتقديمه خمس جهات مانحة مع مساهمة من الحكومة نسبتها 4%. وصندوق الرعاية الاجتماعية برنامج يأتي تمويله بالكامل من الحكومة، واتسع نطاق تغطيته على مر السنين حتى وصل في الوقت الحالي إلى 1.5 مليون أسرة منتفعة.

قدّم البنك الدولي وغيره من مؤسسات التنمية الإقليمية والثنائية والدولية التمويل والدعم للصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة منذ إنشائها في عام 1996. وقبل نشوب الصراع، قام الصندوق الاجتماعي بصرف ما يقرب من 1.67 مليار دولار (مبالغ تراكمية) في مشروعات في أكثر من 13 ألف قرية و 3700 منطقة حضرية في أفقر المديرات في المحافظات اليمنية الواحدة والعشرين. وبين عامي 1996 و 2015، نفذ برنامج الأشغال العامة 5149 مشروعاً في نحو 11200 قرية و 1300 منطقة حضرية بلغت تكاليفها إجمالاً ما يُقدّر بمبلغ 648 مليون دولار. ولعب البرنامجان كلاهما دوراً مهماً في تحسين إمكانية حصول المجتمعات المحلية الفقيرة على خدمات التعليم والمياه والصرف الصحي والطرق والري، وذلك ضمن أنشطة أخرى. وفضلاً عن ذلك، يقوم الصندوق الاجتماعي للتنمية بتنفيذ برامج النقد مقابل العمل والزراعة البعلية وأنشطة تنمية منشآت الأعمال الصغيرة والصغرى من خلال التمويل الأصغر وإقراض المنشآت الصغيرة والمساعدات الفنية وبناء القدرات للحكومات المحلية ومنظمات المجتمع المدني. وساعدت هذه المشروعات على مر السنين في تحسين مستويات المعيشة لملايين اليمنيين وخلقت فرص عمل لكثير من اليمنيين الأشد فقراً. بيد أن الصراع والأوضاع الأمنية كان لها تأثير سلبي على تمويل هذه البرامج، ومن ثمّ على إمكانية توسيع نطاقها في وقت تشتد فيه الحاجة إلى ما تقدمه من مزايا وخدمات، لاسيما للفقراء والمحرومين، ولتخفيف الآثار السلبية للصراع التي قد يطول أمدها.

في أغسطس 2016، وافق البنك الدولي على المشروع الطارئ للاستجابة للأزمات بتمويل من المؤسسة الدولية للتنمية، وهو المشروع الأم لهذا التمويل الإضافي، بمبلغ 50 مليون دولار لتقديم مساعدات مهمة لليمن. ويجري تنفيذ المشروع بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومن خلال برامج يمنية رئيسية لتقديم الخدمات والصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العامة. وأظهر المشروع الطارئ للاستجابة للأزمات الذي تُموله المؤسسة الدولية للتنمية بمبلغ 50 مليون دولار تحقيق تقدّم جيد في الأشهر الأولى لتنفيذه، والأهم من ذلك، أنه يُقدّم إطاراً للتنفيذ والتمويل يبدو أنه ملائم لتقديم المساعدات التي تشتد الحاجة إليها أثناء الصراع، وذلك من خلال إشراك برامج وطنية مهمة لتقديم الخدمات (الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العامة) والحفاظ عليها، واستعادة الشبكة المجتمعية التي أنشأتها وساندتها هذه البرامج على مدى العقدين الماضيين.

يبني نموذج التصميم والتنفيذ للتمويل الإضافي المقترح، كما هو الحال في المشروع الأصلي، على خبرة المؤسسة الدولية للتنمية وعمله الطويل في قطاع الحماية الاجتماعية باليمن، وعقدين من مساندة المؤسسة للصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة، وهما البرنامجان الرئيسيان للحماية الاجتماعية وتقديم الخدمات في اليمن. ويستفيد هذا النموذج أيضاً من الشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومن قدرات هذا البرنامج في مجالات الإدارة والتنسيق، ووجود البرنامج على أرض الواقع، وكذلك من قدرات التنفيذ المحلية الراسخة للصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة.

ج. الهدف (الأهداف) الإنمائية للمشروع المقترح - الأهداف الإنمائية للمشروع الأصلي - المشروع الأم

يمثل الهدف الإنمائي للمشروع الطارئ للاستجابة للأزمات في اليمن في إتاحة فرص عمل في الأجل القصيرة وتيسير الحصول على خدمات أساسية مختارة لأشد السكان ضعفاً، والحفاظ على قدرات التنفيذ لاثنتين من برامج تقديم الخدمات.

النتائج الرئيسية

سيُقاس مدى نجاح المشروع في تحقيق أهدافه الإنمائية من خلال المؤشرات التالية:

- أ. عدد المنتفعين بشكل مباشر بفرص عمل بأجر (مُصنِّفين حسب نوع الجنس، والشباب، والمشرِّدين داخليا) لقياس نطاق تغطية دعم الدخل.
- ب. عدد الأشخاص الذين أُتيح لهم الحصول على الخدمات الأساسية (مُصنِّفين حسب نوع الجنس) لقياس نطاق التغطية المحتملة للخدمات المجتمعية والاجتماعية.
- ج. عدد الأشخاص الذين استفادوا من خدمات التغذية (مُصنِّفين حسب نوع الجنس والأطفال) لقياس نطاق تغطية خدمات التغذية.
- د. النسبة المئوية لمناصب الموظفين الرئيسيين في الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة التي تم الإبقاء عليها لقياس مدى المحافظة على قدرات هذه البرامج الوطنية المهمة.

د. وصف المشروع

يقوم المشروع الأم بتنفيذ تدخُّلات صغيرة ذات آليات تمويل سريعة الصرف لأغراض الاستجابة السريعة بتزويد الأسر والمجتمعات المحلية التي تضررت من الصراع بفرص تحقيق الدخل (كأجور)، وحماية رأسمالهم البشري وممتلكاتهم التي تعينهم على كسب الرزق. ويُقدَّم المشروع أيضا مزايا للمجتمع الأوسع بخلق ممتلكات للمجتمعات المحلية، ومرافق بنية تحتية صغيرة، وتحسين إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية، واستعادة سبل كسب الرزق. ويعتمد المشروع نهجا يستند إلى الاعتبارات المجتمعية ويجمع المجتمعات المحلية حول مبادرات تنموية مشتركة، ومن ثم يساعد على تعزيز التماسك الاجتماعي وحماية رأس المال البشري. ويُولي المشروع اهتماما خاصا للشباب، وكثيرة مهمة للسلام، يتيح لهم فرصا لتحقيق الدخل والمشاركة، ويشتمل على خصائص تكفل للنساء الحصول على فرص في المشروع. وأخيرا، يقوم المشروع بتمويل تكاليف تشغيل الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة لضمان استمرارية الموظفين الرئيسيين لهذه البرامج وقدراتها التشغيلية.

يهدف التمويل الإضافي المقترح إلى إحداث زيادة كبيرة في نطاق وتأثير المشروع الأم، وتطبيق قائمة موسعة من الأنشطة القطاعية في إطار كل مُكوِّن من المكونات الأصلية. وسيُتيح هذا توسيع نطاق المشروع ليشمل مزيدا من المديریات والمجتمعات المحلية، واستجابة مُعززة لزيادة الطلب على المشاركة داخل المجتمعات المحلية (على سبيل المثال من خلال زيادة قائمة المشروعات الفرعية في كل مجتمع محلي)، وتنويع الإجراءات التدخلية لتشمل مختلف الفئات الضعيفة والمحرومة (مثل العمال غير المهرة، والشباب المتعلمين، والنساء، إلخ). وسيُضخَّ التمويل الإضافي المقترح توسيع نطاق توفير خدمات التعليم البديل للأطفال في المجتمعات المحلية التي لا يجري فيها تقديم التعليم بانتظام، وذلك كوسيلة لتزويد الأطفال ببيئة طبيعية ومساعدتهم على تفادي تدهور مستويات تحصيلهم العلمي، وسيُعطي اختيار مشروعات فرعية من أجل برنامج النقد مقابل العمل والبنية التحتية المجتمعية الأولوية للأنشطة المرتبطة بسبل كسب الرزق، وإنتاج الغذاء— والزراعة، والمياه النظيفة، وكلها عوامل تسهم في تعزيز الاستهلاك الغذائي والتغذية. وسيتم توسيع تدابير مساندة منشآت الأعمال الصغيرة والصغرى القائمة على الزراعة لتشمل الصيادين ومربي الماشية من أجل المساهمة في إنتاج الغذاء.

بالنظر إلى المعدلات المثيرة للقلق لسوء التغذية وشدته، سيساند التمويل الإضافي المقترح توسعة كبيرة لجانب الطلب من الإجراءات التدخلية للتغذية. ويُبدُر تحدي سوء التغذية بخطر شديد بحدوث أضرار يتعدَّى إصلاحها للصحة والقدرات المعرفية لملايين الأطفال، ومن ثم لآفاق مستقبلهم وإمكانية خروجهم من براثن الفقر. وستكون الأنشطة التي يساندها التمويل الإضافي مُكمِّلةً لأنشطة المشروع الطارئ المقترح للصحة والتغذية. وسيساند هذا المشروع المقترح حزمة متكاملة من الإجراءات التدخلية في جانب العرض (توفير الفيتامينات والمعادن، والمُغذيات الدقيقة، والخدمات الصحية والعلاجية، والتوعية والتشجيع على إجراء تغييرات سلوكية، وعمال الصحة المتخصصين، إلخ). وسيجري تنفيذ هذه التدخُّلات من خلال نهج مُنسَّق للتواصل والتفاعل يستند إلى المنشآت الطبية الثابتة، ونماذج مجتمعية لتقديم الخدمات. ومع أنه سيجري تقديم هذه الخدمات، فإن الوصول إليها سيكون صعبا عسيرا على أشد الأسر فقرا وحرمانا التي تعيش في المناطق النائية بسبب تحديات التواصل و/أو تكاليف الفرصة الضائعة. وسيكون التمويل الإضافي المقترح مُكمِّلا للمشروع الطارئ للصحة والتغذية من خلال التواصل مع فئات النساء والأطفال التي يصعب الوصول إليها، وتزويد أشد الأسر فقرا بمساعدات نقدية (تتسلَّمها الأمهات)، واستخدام عمال الرعاية الصحية المجتمعية (المستفيدين من توظيف

الشباب) في إدارة الحالات، بما في ذلك تسهيل حصول الأسر المتأثرة على خدمات التغذية، وإقامة دورات للتوعية الغذائية والصحية من أجل التشجيع على التغييرات السلوكية. وسيجري تنسيق وثيق لإجراءات توجيه هذه الأنشطة وتنفيذها مع المشروع الطارئ المقترح للصحة والتغذية.

اسم المُكوّن

الأشغال الكثيفة الاستخدام لأيدي العاملة وتحسين الخدمات المجتمعية

التعليقات (اختيارية)

الأهداف العامة للمُكوّن هي: (أ) تقديم دعم للدخل إلى المجتمعات المستهدفة من خلال فرص العمل المؤقتة؛ (ب) زيادة الموارد الإنتاجية وسبل كسب الرزق للأسر والمجتمعات المنفعة من المشروع وتحسين سبل الحصول على الخدمات المجتمعية والمحلية؛ و (ج) الحفاظ على قدرات التنفيذ للصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العامة، وهما برنامجان وطنيان رئيسيان لتقديم الخدمات. وسيتم تنفيذ هذا المُكوّن من خلال ثلاثة مُكوّنات فرعية تتضمن إشراك الصندوق الاجتماعي للتنمية في المكونين الفرعيين 1-1 و 1-3 وبرنامج الأشغال العامة في المكون الفرعي 1-2 مع الاستفادة من الجهود القائمة والراسخة التي تُقدّمها هاتان المؤسستان.

اسم المُكوّن

أعمال الإدارة والمتابعة الخاصة بالمشروع

التعليقات (اختيارية)

سيُساند هذا المُكوّن إدارة المشروع ومتابعته وتقييمه لضمان تنفيذه بنجاح وكفاءة بما يتفق ووثيقة المشروع واتفاق الصرف. وسيتضمن هذا المكون تمويل ما يلي: (أ) التكاليف (غير المباشرة) لمساندة الإدارة العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ (ب) التكاليف المباشرة لإدارة المشروع والإشراف عليه واللازمة لدعم تنفيذ المشروع؛ (ج) التعاقد مع وكالة للمتابعة من قِبَل طرف خارجي؛ و (د) تقييم المشروع.

هـ. موقع المشروع وأبرز خصائصه المادية ذات الصلة بتحليل الإجراءات الوقائية (إذا كانت معلومة)

الوطني

و. خبراء الإجراءات الوقائية البيئية والاجتماعية

إبراهيم إسماعيل محمد باسلامة (GSU05)

ثانياً. التنفيذ

الترتيبات المؤسسية والتنفيذية

سيستخدم التمويل الإضافي المقترح نفس ترتيبات التنفيذ الخاصة بالمشروع الأم. ولذلك، سيرف على تنفيذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بموجب اتفاق المبادئ المالية والتعاقدية. ومن ثمّ سيكون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مسؤولاً مسؤولية كاملة عن التنفيذ وسيجري تطبيق إجراءات هذا البرنامج الخاصة بالمشتريات والإدارة المالية والإجراءات الوقائية والصرف. وستكون جهة تمثيل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مسؤولة عن تنفيذ المشروع. وسيتم تنفيذ المشروع جزئياً من خلال التنفيذ المباشر وعن طريق التعاقدات من الباطن مع شركاء تنفيذ محليين بما يتسق ووصف مُكوّنات المشروع التي تستخدم نظام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتصل بالاتفاقات الخاصة بالمشروعات الفرعية.

وقد اختير الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة على المستوى القطري لتلقّي التعاقدات الفرعية من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنفيذ المكون I من أجل تحقيق هدف الحفاظ على القدرات التنفيذية لهياكل تقديم الخدمات القائمة في الجمهورية اليمنية. ولذلك سيعتمد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة كشركاء تنفيذ محليين بالنظر إلى سجلهما الفعّال في تنفيذ تدخّلات مماثلة، وقدراتهما للتواصل المكاني، والحاجة إلى تحقيق هدف الحفاظ على قدرات هاتين المؤسستين الوطنيتين الحيويتين وتحسينها.

ثالثاً. السياسات الوقائية التي قد تطبق

السياسات الوقائية	هل تم تفعيلها؟	التفسير (اختياري)
التقييم البيئي - منشور سياسات العمليات وإجراءات البنك OP/BP 4.01	لا	لم يتم تفعيل هذه السياسة
الموائل الطبيعية - منشور سياسات العمليات وإجراءات البنك OP/BP 4.04	لا	لم يتم تفعيل هذه السياسة
الغابات - منشور سياسات العمليات وإجراءات البنك OP/BP 4.36	لا	لم يتم تفعيل هذه السياسة
مكافحة الآفات - منشور سياسات العمليات وإجراءات البنك OP 4.09	لا	لم يتم تفعيل هذه السياسة
الموارد الحضارية المادية - منشور سياسات العمليات وإجراءات البنك OP/BP 4.11	لا	لم يتم تفعيل هذه السياسة
الشعوب الأصلية - منشور سياسة العمليات وإجراءات البنك OP/BP 4.10	لا	لم يتم تفعيل هذه السياسة
إعادة التوطين القسري منشور - سياسة العمليات وإجراءات البنك OP/BP 4.12	لا	لم يتم تفعيل هذه السياسة
سلامة السدود - منشور سياسة العمليات وإجراءات البنك (OP/BP 4.37)	لا	لم يتم تفعيل هذه السياسة
المشروعات المقامة على مجاري المياه الدولية منشور سياسات العمليات وإجراءات البنك OP/BP 7.50	لا	لم يتم تفعيل هذه السياسة
المشروعات المقامة في المناطق المتنازع عليها - منشور سياسة العمليات وإجراءات البنك OP/BP 7.60	لا	لم يتم تفعيل هذه السياسة

رابعاً. قضايا السياسات الوقائية الأساسية وإدارتها

أ. موجز لقضايا السياسات والإجراءات الوقائية الأساسية

<p>1. اشرح أي قضايا أو آثار مصاحبة للمشروع المقترح تتعلق بالسياسات والإجراءات الوقائية. ثم حدّد واشرح أي آثار محتملة واسعة النطاق وكبيرة و/أو لا يمكن إزالتها ناتجة عن المشروع:</p> <p>بالنظر إلى تطبيق اتفاق المبادئ المالية والتعاقدية في هذه العملية، فإنه يتم تطبيق السياسات والإجراءات والممارسات الخاصة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتصل بالمعايير الاجتماعية والبيئية للبرنامج لعام 2014. وقد تشتمل الآثار البيئية الطفيفة المحتملة على عدم كفاية معايير السلامة المستخدمة في إنشاء/إعادة تأهيل البنية التحتية صغيرة الحجم، و/أو الأثرية والضوضاء أثناء الإنشاء/إعادة التأهيل، و/أو عدم كفاية إزالة مخلفات البناء بعد اكتمال المشروع. وقد تشتمل الآثار الاجتماعية الطفيفة المحتملة على بعض أعمال نزع ملكية أراضٍ لإنشاء/إعادة تأهيل مرافق بنية تحتية مجتمعية، أو آثار على منشآت الأعمال أو الأشكال الأخرى لكسب الرزق. مهما يكن من أمر، فإن هذه الآثار يجري تخفيفها بفضل خبرات 20 عاما لدى الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العامة في إدارة آثار المشروعات بنجاح، وعمليات المتابعة الميدانية من قِبَل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومن ذلك من خلال ترتيبات المتابعة من جانب أطراف خارجية. وتُظهِر خبرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في التنفيذ المبكر للمشروع الأم أن الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العامة يلتزمان بهذه المعايير. وسيشتمل تقييم المتابعة من أطراف خارجية على استعراض مدى الالتزام بالمعايير الاجتماعية والبيئية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2014. وتم التعاقد في الآونة الأخيرة مع شركة للمتابعة، وهي تستعد لبدء عملها الميداني في الربع الأول من السنة التقويمية 2017.</p>
<p>2. اشرح أي آثار محتملة غير مباشرة و/أو طويلة الأمد ناتجة عن الأنشطة المتوقعة في المستقبل في منطقة المشروع:</p>

غير متاح
3. اشرح أي بدائل للمشروع (إذا كان مناسباً) تتم دراستها للمساعدة في تجنب الآثار السلبية أو الحد منها.
غير متاح
4. اشرح التدابير التي قام بها البلد المقترض لمعالجة قضايا السياسات الوقائية. قدّم تقييماً لقدرات البلد المقترض لتخطيط التدابير الوارد وصفها وتنفيذها.
غير متاح
5. حدّد الأطراف الأساسية صاحبة المصلحة المباشرة، ثم اشرح الآليات الخاصة بالتشاور والإفصاح بشأن السياسات الوقائية، مع التركيز على السكان المحتمل تضررهم من المشروع.
غير متاح

ب. متطلبات الإفصاح عن المعلومات

إذا أدى هذا المشروع إلى تطبيق سياسات عمليات البنك الخاصة بمكافحة الآفات و/أو الموارد الحضارية المادية، تتم معالجة القضايا ذات الصلة والإفصاح عنها في إطار التقييم البيئي/ المراجعة البيئية/أو خطة الإدارة البيئية.
في حالة عدم توقع الإفصاح داخل البلد المعني عن أي من الوثائق الواردة أعلاه، يرجى شرح أسباب ذلك:
غير متاح

ج. مؤشرات رصد مدى الالتزام على المستوى المؤسسي

سياسة البنك الدولي المعنية بالإفصاح عن المعلومات	
هل تم إرسال المستندات ذات الصلة بالسياسات الوقائية إلى دار المعلومات التابعة للبنك؟	نعم [] لا [X]
هل تم الإفصاح عن المستندات ذات الصلة داخل البلد المعني للجمهور العام بشكل ولغة مفهومين ويسهل على الفئات المتأثرة بالمشروع والمنظمات غير الحكومية المحلية الوصول إليه؟	نعم [] لا [X]
جميع سياسات الإجراءات الوقائية	
هل تم إعداد جدول زمني ملائم وميزانية وتحديد مسؤوليات مؤسسية واضحة لتنفيذ التدابير ذات الصلة بالسياسات الوقائية؟	نعم [] لا [X]
هل تم إدراج التكاليف المتصلة بتدابير السياسات الوقائية في تكلفة المشروع؟	نعم [] لا [X]
هل يشمل نظام المتابعة والتقييم الخاص بالمشروع رصد الآثار والتدابير الوقائية ذات الصلة بالسياسات الوقائية؟	نعم [] لا [X]
هل تم الاتفاق مع البلد المقترض على ترتيبات ملائمة للتنفيذ، وهل يتجلى ذلك بشكل كاف وملائم في الوثائق القانونية للمشروع؟	نعم [] لا [X]

خامساً. جهة الاتصال بالبنك الدولي

للاتصال: أفراح علوي الأحمدى

المنصب: خبيرة أولى في مجال الحماية الاجتماعية

للاتصال: سابين دلبو. بيديز

المنصب: خبير أول التنمية الحضرية

المقترض/البلد المتعامل مع البنك/الجهة المستفيدة

الاسم: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

للاتصال: أوكي لوتسما

المنصب: المدير القطري

البريد الإلكتروني: auke.lootsma@undp.org

الجهات التي تتولى إدارة تنفيذ المشروع

الاسم: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

للاتصال: فاكو سفانيدزة

المنصب: نائب المدير القطري

البريد الإلكتروني: vakhtang.svanidze@undp.org

سادسا. للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:

البنك الدولي

The World Bank

1818 H Street, NW

Washington, D.C. 20433

هاتف: 1000-473 (202)

الموقع الإلكتروني:

<http://www.worldbank.org/projects>

سابعا. الموافقة

رئيسا فريق العمل:		الاسم: أفراح علوي الأحمدى وسابين بيديز
اعتمدها:		
مستشار السياسات الوقائية:	الاسم: نينا تشي	التاريخ: 5 ديسمبر 2016
مدير/ إداري بمجموعة الممارسات:	الاسم: هنا بريكسي	التاريخ: 6 ديسمبر 2016
المدير الإقليمي:	الاسم: أسعد عالم	التاريخ: 24 ديسمبر 2016